

أثر عرض النقود على العجز المزدوج في السودان خلال الفترة (1996 – 2014م)

دكتور: وراق علي وراق ناصر أستاذ الاقتصاد المساعد كلية الإمارات للعلوم والتكنولوجيا / السودان.

<p>Abstract:</p> <p>This paper aims to explain the effect of money supply on public budget deficit in Sudan, during (1996 – 2014). The study used the statistic methods which deal with the nature and characteristics of time series in order to specify the relationship between the variables. Unit root test, co-integration and the estimated model are used to study the variable for the long and short term.</p> <p>The result of unit root test reveals that the variables of the study are stable at 5% level of significance, while, the exchange rate deficit is stable in first difference at 5% level of significance. The public deficit is stable in 2nd difference 5% level of significance.</p> <p>Through Co-integration, regression, it is clear that the Budget Deficit (BD) and (BP) are affected by the long term.</p> <p>The result of estimated model reveals that the Gross Domestic Product (GDP) and exchange rate (EX) has more effects in short term as a result of economic reformation.</p>	<p>الملخص:</p> <p>تهدف الدراسة إلى بيان أثر عرض النقود على العجز المزدوج في السودان خلال الفترة (1996 – 2014م). تم استخدام الأساليب الإحصائية التي تتعامل مع طبيعة وخصائص السلاسل الزمنية لتحديد العلاقة بين متغيرات الدراسة مثل اختبار جذر الوحدة، التكامل المشترك، النموذج المقدر، في المدىين الطويل والقصير.</p> <p>أظهرت نتائج اختبار جذر الوحدة أن متغيرات الدراسة مستقرة عند المستوى معنوية 5% بينما استقر سعر الصرف بعد أخذ الفرق الأول عند مستوى معنوية 5% أما عجز الموازنة استقر بعد أخذ الفرق الثاني عند مستوى معنوية 5%.</p> <p>ومن خلال إحصاء التكامل المشترك اتضح أن عجز الموازنة (BD) وعجز ميزان المدفوعات (BP) أكثر تأثراً في المدى الطويل.</p> <p>أما نتائج النموذج المقدر أظهرت أن الناتج المحلي الإجمالي (GDP) وسعر الصرف (EX) أكثر تأثراً في المدى القصير نتيجة للإصلاحات الهيكلية.</p>
---	---

المقدمة:

تقوم النقود بدور هام وحيوي في إقتصاديات الدول النامية والمتقدمة، لا يقتصر دورها في المبادلات فقط، بل يتعدى ذلك إلى التأثير المباشر على متغيرات الاقتصاد مثل الناتج المحلي الإجمالي وعجز الموازنة ومعدل التضخم وسعر الصرف وميزان المدفوعات، لذلك تولى السلطات النقدية ممثلة في البنك المركزي ومؤسسات النقد عملية إصدار وتنظيم النقود أهمية قصوى باعتبار أنه يمثل هدفاً وسيطاً لتحقيق الأهداف النهائية للسياسة النقدية.

مشكلة الدراسة:

ترتكز مشكلة الدراسة على أن هناك متغيرات تؤثر على عرض النقود مما يدفع عرض النقود للتأثير على هذه المتغيرات الكلية المهمة في الاقتصاد مثل الناتج المحلي الإجمالي وعجز الموازنة وعجز ميزان المدفوعات وسعر الصرف ومعدل التضخم وهذا بالضرورة يحدث إخلالاً كبيراً في الاقتصاد يتمثل في عدم الاستقرار.

وهذه الدراسة تنظر في أسباب هذه التأثيرات ومن ثم إيجاد المعالجات لها في ظل ظروف متعددة مر بها السودان.

ومن الممكن أن توضع أسئلة على النحو التالي:

1. ما نوع العلاقة التي تربط هذه المتغيرات مع عرض النقود؟
2. ما هو أكثر هذه المتغيرات تأثيراً على عرض النقود في هذه الفترة؟

أهداف الدراسة:

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر عرض النقود على عجز الموازنة وعجز ميزان المدفوعات من خلال استخدام الأساليب الإحصائية للفترة (1996 – 2014م).

فروض الدراسة:

1. قامت هذه الدراسة على فرضية رئيسية هي أن عجز الموازنة وعجز ميزان المدفوعات أكثر تأثيراً على عرض النقود في المدى الطويل.
2. هناك علاقة طردية بين عرض النقود وعجز الموازنة والناتج المحلي الإجمالي ومعدل التضخم وعلاقة عكسية بين عرض النقود وسعر الصرف وميزان المدفوعات.

أهمية الدراسة:

ربط هذه المتغيرات مع عرض النقود لإعطاء مؤشرات إيجابية تعين السلطات على معرفة أهم هذه المتغيرات تأثيراً على عرض النقود.

منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة على منهج وصفي لتفسير أثر هذه المتغيرات على عرض النقود كذلك منهج تحليلي لتحليل البيانات لمعرفة اتجاهاتها.

حدود الدراسة:

(1996 – 2014م) تم اختيار هذه الفترة لأنها شهدت تطبيق إستراتيجية الإصلاح الهيكلي الاقتصادي الشاملة كذلك أن السياسات المالية والنقدية شهدت تنسيق فيما بينها.

هيكل الدراسة:1- عرض النقود. 2- مفاهيم الموازنة العامة وميزان المدفوعات.

3- التطورات الاقتصادية في السودان. 4- الدراسة التطبيقية.

المبحث الأول عرض النقود

أولاً: مفهوم عرض النقود:

يتطلب التنظيم الجيد لعرض النقود معرفة الضوابط العامة لعملية إصدار النقود وكذلك معرفة حجم الطلب على النقود عند كل مستوى من مستويات حجم العرض النقدي.

ويمثل موضوع العرض النقدي مكانة مهمة في السياسة النقدية نظراً إلى أن التغيرات في العرض النقدي تؤثر على الأهداف الاقتصادية الوطنية.

ويُعرف عرض النقود من خلال معناه الضيق والواسع.

عرض النقود بمعناه الضيق (M1) يعنى العملة المتداولة والودائع تحت الطلب.

أما المفهوم الواسع لعرض النقود (M2) فهو يتكون من الودائع تحت الطلب والعملة المتداولة خارج المصارف والودائع لأجل في المصارف التجارية⁽ⁱ⁾.

ثانياً: التحكم في عرض النقود:

يتم التحكم في عرض النقود من خلال السياسة النقدية التي تمثل مجموعة الإجراءات والتدابير والتوجهات والترتيبات التي يتخذها البنك المركزي في تشكيل إدارة السيولة في الاقتصاد بحيث تخدم مع السياسة المالية عدداً من الأهداف الاقتصادية منها:

1. المحافظة على استقرار القيمة المحلية للعملة الوطنية (المستوى العام للأسعار) بإتباع سياسات نقدية وتمويلية من شأنها أن تحافظ على مستويات معقولة من حجم الأرصدة النقدية لدى الجهاز المصرفي.
2. المحافظة على استقرار القيمة الخارجية للعملية الوطنية (سعر الصرف) بتنفيذ سياسات أسعار صرف ونقد أجنبي ينسجم مع الأوضاع الاقتصادية للدولة.
3. توجيه الاستثمارات نحو القطاعات التي يتوجب تطويرها، وزيادة معدلات نموها بشكل يؤدي إلى زيادة الأهمية النسبية لمساهمة هذه القطاعات في تكوين الدخل القومي.
4. توجيه وضبط التمويل المصرفي وتأكيد كفايته بالكمية والنوعية التي تضمن الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة⁽ⁱⁱ⁾.

المبحث الثاني مفاهيم الموازنة العامة وميزان المدفوعات

أولاً: مفهوم الموازنة العامة:

تعددت التعريفات العلمية للموازنة العامة ورغم اختلافها في بعض الجوانب إلا أن جوانب الإتفاق أكثر.

عرفت الموازنة بأنها بيان تقديري لنفقات الحكومة وإيراداتها خلال فترة قادمة وإجازة هذا البيان من السلطة العامة⁽ⁱⁱⁱ⁾.

أما في الجانب القانوني تعرف الموازنة العامة بأنها أداة تمكن السلطة التشريعية من فرض رقابتها على السلطة التنفيذية حيث تقدر بموجها أعباء الدولة المالية وورداتها ويؤذن بها ويقررها البرلمان في قانون الموازنة الذي يعبر عن أهداف الحكومة الاقتصادية والمالية^(iv).

ثانياً: أهداف الموازنة العامة:

تحقق الموازنة العامة عنصراً من عناصر النظام المالي، وهي بهذا تهدف إلى ما يهدف إليه النظام المالي، ومع ازدياد تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي أصبحت الموازنة العامة أداة يستهدف من خلالها تحقيق بعض الأهداف الاقتصادية والاجتماعية مثل استقرار الأسعار

وتحقيق العمالة الكاملة وزيادة الدخل القومي، ورفع مستوى المعيشة.

الأهداف الرقابية:

تبرز الأهداف الرقابية للموازنة العامة من خلال ما يعرف بموازنة البنود التي تعد أقدم صور الموازنة وأكثرها انتشاراً واستمراراً حيث ما زالت هذه تطبق حتى الآن في كثير من دول العالم. وتتيح الموازنة بالأمة مراقبة التصرفات المالية للدولة، كما يسمح للمسؤولين مراقبة صرف الأموال العامة.

الأهداف الإدارية:

يقصد بهذا النوع الأهداف التي تمكن الموازنة العامة من أن تسهم في التأكد من الحصول على الموارد واستخدامها بطريقة فعالة لتحقيق أهداف السياسة الكبرى.

وتقتضي هذه الأهداف تقسيماً مختلفاً عن موازنة البنود يساعد في تحقيق تلك الأهداف، ولهذا فقد ظهر لتحقيق هذه الأهداف ما يسمى بموازنة البرامج والأداء.

الأهداف التخطيطية:

تتمثل الأهداف في اعتبار الموازنة العامة للدولة بمثابة أداة تخطيطية يتم من خلالها تحقيق جملة من الأهداف، منها تحسين وترشيد عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بتوزيع الإمكانيات^(v).

ميزان المدفوعات:

أولاً: تعريف ميزان المدفوعات:

يعرف ميزان المدفوعات على أنه سجل ينظم المعاملات الاقتصادية بين المقيمين في بلد معين وباقي بلدان العالم خلال فترة زمنية معينة^(vi).

ثانياً: تركيب ميزان المدفوعات:

ميزان المدفوعات يتركب من خمسة حسابات هي:

1. الحساب الجاري: وتشمل كافة المبادلات من السلع والخدمات ويضم هذا الحساب نوعين من الموازين هما:
 - أ. الميزان التجاري: ويشمل جميع الصادرات والاستيرادات في السلع ويسمى بالتجارة المنظورة.
 - ب. ميزان الخدمات: ويشمل معاملات الخدمات مثل النقل والتأمين والسياحة وغيرها ويسمى بالتجارة غير المنظورة.
2. حساب التحويلات من طرف واحد: ويشمل الهبات والمنح والهيايا والمساعدات وأي تحويلات أخرى لا ترد.
3. حساب رأس المال (العمليات الرأسمالية): ويشمل حركة رؤوس الأموال الدولية، وهي على نوعين هما:
 - أ. رؤوس الأموال طويلة الأجل: وهي التي تتجاوز السنة الواحدة كالقروض طويلة لأجل، والاستثمارات المباشرة أو شراء الأوراق المالية أو بيعها من وإلى الخارج^(vii).
 - ب. رؤوس الأموال قصيرة الأجل: وهي لا تتجاوز السنة الواحدة، مثل العملات الأجنبية، والودائع المصرفية، والأوراق المالية قصيرة الأجل، والكمبيالات.
4. ميزان الذهب والنقد الأجنبي: هو الميزان الذي تنعكس فيه صافي العمليات المالية والنقدية التي تتم عبر الحسابات السابقة.
5. فقرة الخطأ والسهو: وتستخدم هذه الفقرة لغرض موازنة الميزان من الناحية الحسابية، والسبب في ذلك هو أن كل عملية تجرى إنما تسجل مرتين في الميزان، مرة في الجانب المدين، وأخرى في الجانب الدائن نظراً لإتباع طريقة القيد المزدوج.

المبحث الثالث التطورات الاقتصادية في السودان

أولاً: السياسة النقدية:

أهداف السياسة النقدية:

وعند الحديث عن المتغيرات الاقتصادية في هذا المجال لا بد من إبراز دور السياسة النقدية من خلال أهدافها وتأثيرها على هذه المتغيرات وتتلخص أهم أهداف السياسة النقدية في هذا المجال:-

1. إحداث نمو في الناتج المحلي الإجمالي.
 2. تنظيم عرض النقود.
 3. تخفيض معدلات التضخم.
 4. تحقيق الاستقرار في سعر الصرف.
- ولتحقيق هذه الأهداف الرئيسية أعلاه فقد عملت السياسة النقدية على:
1. زيادة الاهتمام بتمويل القطاعات ذات الأولوية.
 2. تشجيع قيام المحافظ التمولية.
 3. تشجيع البنوك على زيادة تمويل القطاع الخاص.

4. توفير السيولة للنشاط الاقتصادي^(viii).
 5. خفض معدلات التضخم إلى 20,9% في المتوسط عن طريق الاستمرار في السياسة الترشيدية الرامية للحد من السيولة الفائضة في الاقتصاد.
 6. استقطاب المدخرات الوطنية بتوفير المواد المالية اللازمة لتمويل الأنشطة الاقتصادية الأساسية.
 7. التوسع في نشر الخدمات المصرفية الإلكترونية^(ix).
- أدوات السياسة النقدية:

ظل البنك المركزي ومنذ بداية التسعينيات يسعى لزيادة فاعلية السياسة النقدية وذلك من خلال تطوير أدواتها والتركيز على الأدوات غير المباشرة.

وفي ظل محدودية أدوات السياسة النقدية المتاحة للبنك المركزي في ظل انتمج النظام المصرفي الإسلامي الذي يقضى بعدم التعامل بسعر الفائدة أصدر بنك السودان المركزي شهادات مشاركة البنك المركزي (شمم) كأول أداة نقدية لإدارة السيولة تعمل وفق مبدأ المشاركة الذي يقره الشرع الإسلامي، كما أصدرت وزارة المالية شهادات مشاركة الحكومة (شهامة) وصكوك التمويل الحكومية وذلك بغرض توفير موارد إضافية للدولة. كذلك شهادات إجازة البنك المركزي، حيث ساد في الفترة من (1996 – 2014م) تطبيق وسائل السياسة النقدية الآتية:-

التوجيه والرقابة المباشرة:

يقوم البنك المركزي بإصدار توجيهاته للبنوك العاملة بالبلاد في شكل منشورات وإيضاحات وملاحظة تفصيلية لمنشورات السياسة النقدية والسياسة المصرفية الشاملة وبلغاً بنك السودان إلى تفتيش البنوك للتأكد من سلامة معاملاتها شرعاً^(x).

الاحتياطي النقدي القانوني:

لتفعيل الاحتياطي النقدي القانوني لإدارة السيولة في المصارف والحد من مقدرتها على منح التمويل فرض بنك السودان الاحتياطي النقدي على العملتين المحلية والأجنبية^(xi).

ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

(القيمة بالآلاف الجنيهات)

جدول رقم (1)

السنة بالعملة الأجنبية	السنة بالعملة المحلية	العام
-	25	1996
-	26	1997
-	26	1998
6	28	1999
12	18	2000
13	13	2001
14	14	2002
14	14	2003
12	12	2004
14	14	2005
13	13	2006
13	13	2007
11	11	2008
13	13	2009
8	8	2010
11	11	2011
13	13	2012
15	15	2013
18	18	2014

المصدر: بنك السودان التقارير السنوية (1996 – 2014م).

نلاحظ من الجدول أن نسبة الاحتياطي ارتفعت من 25% في العام 1996م إلى أن وصلت 28% في العام 1999م نسبة لارتفاع معدلات التضخم ولكنها بدأت في النزول تدريجياً إلى أن وصلت 8% في العام 2010م ولكنها ارتفعت مرة أخرى في السنوات الأخيرة نسبة

لارتفاع معدلات التضخم. ومنذ عام 2001م كانت النسبة بالعملة الأجنبية متساوية مع النسبة بالعملة المحلية أدى ذلك إلى زيادة التمويل المصرفي.

سياسة نسب السيولة الداخلية:

عمل البنك المركزي بهذه الأداة لتنظيم السيولة والتمويل، وذلك بإلزام المصارف العاملة بالاحتفاظ بنسبة محددة من الودائع الجارية. ويلجأ بنك السودان لفرض عقوبات إدارية ومالية وفرض حد أدنى من السيولة الداخلية على البنوك التي تفشل في إدارة سيولتها^(xii). هوامش أرباح المربحات ونسب المشاركة في المشاركات:

تعتبر من الأدوات التي استخدمها البنك المركزي منذ أسلمة النظام المصرفي وخلال هذه الفترة (1996 – 2014م) إن هوامش أرباح المربحات وكذلك نسب مشاركة العملاء في المشاركات كانت عالية في السنوات الأولى حيث بلغت هوامش أرباح المربحات 46% في العامين 1997 و 1998م ثم انخفضت إلى أن وصلت 12% في العامين 2013م و 2014م أما نسب مشاركة العملاء في المشاركات وصلت 45% في العام 1998م ولكنها لم تحدد في السنوات الأخيرة وترك أمر تحديدها للبنوك التجارية اعتباراً من عام 2000م^(xiii). سياسة سوق ما بين البنوك:

سياسة سوق ما بين البنوك من الأدوات التي استخدمها بنك السودان المركزي في عام 1999م في إطار ابتكار واستحداث أدوات مبرأة من الريا لإدارة السياسة النقدية ويقصد بهذه الألية حفظ الودائع والتمويل فيما بين البنوك وبيع وشراء الأوراق المالية والنقد الأجنبي فيما بينها والسماح لأي مجموعة منها تكوين محافظ التمويل النشطة^(xiv). الجدول التالي يبين تطور السوق فيما بين البنوك.

جدول رقم (2) الالتزامات والمطلوبات فيما بين البنوك خلال الفترة من (1999 – 2013م) (القيمة بالآلاف الجنيهات)

العام	الالتزامات	الالتزامات/إجمالي الميزانية	المطلوبات	المطلوبات/إجمالي الميزانية	إجمالي الميزانية
1999	142	0,32	2688	63	424848
2000	1691	0,47	5941	1,66	357068
2001	1276	0,28	4151	91	455348
2002	3205	0,52	6496	1,06	611239
2003	2156	0,27	9265	1,17	789597
2004	4807	0,44	12867	1,23	1043506
2005	8186	0,48	33483	1,97	1697971
2006	13148	0,57	25699	1,11	2314428
2007	236758	0,90	298206	1,1	26197425
2008	611783	0,19	42638	1,3	30649863
2009	824284	0,22	1120122	30	36666888
2010م	8954	0,20	14460	3,32	431077
2011م	10594	0,22	15107	3,24	465041
2012م	8029	0,11	14707	2,19	670496
2013م	1639,3	0,12	2165,7	2,7	774798
2014م	1,818,4	0,19	2719,7	2,9	92317,0

المصدر: بنك السودان، التقارير السنوية، 1999 – 2014م.

يلاحظ من الجدول أن الالتزامات والمطلوبات فيما بين البنوك يتأرجح بين الزيادة والنقصان حتى 2003م بالنسبة للالتزامات وحتى عام 2006م بالنسبة للمطلوبات، غير أنه من بعد هذين العامين بدأت الالتزامات والمطلوبات فيما يتصاعد ستسمر حتى عام 2014م ويرجع الاتجاه التصاعدي إلى عنصري الثقة والضمان اللذان وفرهما بنك السودان للبنوك. سياسة السوق المفتوحة:

شهادات مشاركة البنك المركزي (شمم):

هي عبارة عن شهادات يصدرها بنك السودان مقابل مساهماته ومساهمات وزارة المالية في رؤوس أموال بعض البنوك التجارية المملوكة جزئياً أو كلياً لبنك السودان ووزارة المالية وتم أول إصدار لها في عام 1998م وتم إيقافها عام 2004م^(xv). ويمكن توضيح رصيد شمم وتأثيرها على السيولة من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (3): موقف رصيد شمم وتأثيرها على السيولة خلال الفترة من (1999 – 2004م) (القيمة بالآلاف الجنيهات)

العام	عرض النقود	قيمة الشهادات		نسبة عرض النقود		الفرق	نسبة الفرق / عرض النقود	الأثر
		المباعة	المشترأة	المباعة	المشترأة			
	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)	(7)	(8)
1999	258	5,2	5,9	2	2,3	0,7-	0,27	ضخ
2000	347	17	16,7	4,9	4,8	0,3	0,9	سحب
2001	432	5,9	5,3	1,4	1,2	0,6	0,14	سحب
2002	563	8,4	8,4	1,5	1,5	صفر	صفر	تعادل
2003	734	21,5	19,5	2,9	2,7	2	0,27	سحب
2004	960	7,5	7,5	0,8	0,8	صفر	صفر	تعادل

المصدر: بنك السودان، التقارير السنوية (1999 – 2004م).

يلاحظ من الجدول أن قيمة الشهادات المباعة والمشترأة تتأرجح بين الزيادة والنقصان، وبالنظر إلى حجم هذه الشهادات مقارنة بعرض النقود نجد أن النسبة بلغت 4,9% و 4,8% للشهادات المباعة والمشترأة على التوالي في عام 2000م، وأن الفرق بين الشهادات المباعة والمشترأة ضعيف للغاية وبلغ أعلى قيمة له 2 ألف جنيه في عام 2003م، أما نسبة الفرق إلى عرض النقود بلغت 27% في عامي 1999م و 2003م.

شهادات مشاركة الحكومة (شهامه):

هي عبارة عن صكوك مالية قائمة على أصول حقيقية يتم إصدارها مقابل حقوق ملكية الدولة في عدد من المؤسسات، حيث تم إصدار هذه الشهادات في مايو 1999م^(xvi). ويمكن توضيح موقف هذه الشهادات في الجدول التالي:

جدول رقم (4) : يبين شهادات مشاركة الحكومة (شهامه) خلال الفترة من (1999 – 2014م) (القيمة بالآلاف الجنيهات)

العام	عرض النقود	قيمة الشهادات	النسبة لعرض النقود	متوسط العائد
1999	258	1,5	9	33,4
2000	347	7,7	2,2	30,3
2001	432	43,8	10,1	30,1
2002	563	64,4	11,4	30,2
2003	734	113,1	15,4	27
2004	960	168,1	17,5	22
2005	143	228,1	16,3	21
2006	1787	364	20,4	22,4
2007	1971	42231	21,0	15,9
2008	2293	551133	24,0	9,8
2009	2831	743213	26,0	16
2010	3549	94523	26	14,5
2011	4185	11397	26	15,7
2012	5866	129860	22	18,4
2013	66445	141344	21,2	18,5
2014م	7779	157729	20,3	18,6

المصدر: بنك السودان، التقارير السنوية الفترة من (1999 – 2014م).

يلاحظ من الجدول أن قيمة الشهادات المصدرة في تصاعد مستمر ويرجع ذلك لارتفاع عوائد الاستثمار في سهامه، إذ بلغ العائد السنوي 33,4% وعلى الرغم من الانخفاض الذي لحق به إلا أنه يعتبر الأفضل إذا ما قورن بالعوائد في البنوك، وكذلك نلاحظ أن نسبة الشهادات المصدرة إلى عرض النقود نجد أنها في زيادة مستمرة والسبب في ذلك هو زيادة عرض النقود.

شهادات إجارة البنك المركزي (شهاب):

معلوم أن صكوك شمم وشهامة تستندان على حصص الدولة في المؤسسات المالية والمصرفية، ومع تساؤل هذه الحصص في ظل برنامج الخصخصة الذي انتظم مؤسسات الدولة تم إيقاف شمم وتصفيتهما في نوفمبر 2004م وقام بنك السودان المركزي في سبتمبر 2005م، باستحداث شهادات إجارة البنك المركزي لتكون أداة شرعية لإدارة السيولة^(xvii).

ويمكن توضيح موقف شهادات إجارة البنك المركزي وتأثيرها على عرض النقود خلال الجدول التالي:

جدول رقم (5)

(القيمة بالآلاف الجنيهات)

نسبة الفرق / عرض النقود	الفرق	النسبة لعرض النقود		قيمة الشهادات		عرض النقود	العام
		المشترأة	المباعة	المشترأة	المباعة		
(7)	(6)	(5)	(4)	(3)	(2)	(1)	
1	13,4	3	1,3	4,3	17,7	1403	2005
0,02	0,4	1,9	1,9	33,3	33,7	1787	2006
9,3	184,4	34,6	14	682,6	867	1971	2007
9	206,7	13,7	22,7	314,7	521,4	2293	2008
0,71	20,1	0,18	0,88	5	25,1	2831	2009
1,2	44,5	4,8	3,6	172,3	127,8	3549	2010
0,1	5	0,5	0,6	20	25	4185	2011
0,1	9	0,1	0,2	6	15	5866	2012
0,19	125,2	0,19	-	125,2	-	66445	2013
0,07	58	0,07	-	58	-	77739	2014

المصدر: بنك السودان، التقارير السنوية (2005 – 2014م).

يلاحظ من الجدول أن قيمة الشهادات المباعة قد ارتفع إلى 867 ألف جنيه ثم انخفض بعد ذلك إلى أن وصل 15 ألف جنيه في العام 2012م وخلال العامين 2013 و 2014م لم يتم بيع أي شهادات إضافة إلى تفعيل هذه الشهادات في عمليات السوق المفتوح لم يكن بالقدر المطلوب بسبب تزامن إصدارات وزارة المالية للشهادات الحكومية^(xviii). أما موقف الشهادات المشتراة سجل انخفاضاً نسبة لارتفاع معدلات التضخم ولكنه ارتفع في العام 2013م إلى 125,2 ألف جنيه ثم انخفض إلى 58 ألف جنيه في العام 2004م لانخفاض معدلات التضخم.

تقييم أداء السياسة النقدية:

يمكن توضيح أداء السياسة النقدية من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (6)

(القيمة بالآلاف الجنيهات)

نسبة الفائض	فائض السيولة	سعر الصرف	معدل التضخم	عرض النقود %			GDP	العام
				معد النمو		القيمة		
				الفعلي	المستهدف			
7,2%	0,761	1,25	133	65	45	1,205	10,478	1996
6,3%	1,013	1,57	47	37	24	1,597	16,137	1997
5,7%	1,245	2,0	17	29	22,6	2,069	21,935	1998
5,5%	1,498	2,52	16	25	22,6	2,579	27,058	1999
6	2,046	2,57	8,1	32,9	19,4	3,466	33,662	2000
6,8	2,784	1,58	7,4	24,7	15	4,322	40,658	2001
8,6	3,697	2,63	8,3	30,3	25	5,632	42,835	2002
8,9	4,938	2,6	7,4	30,3	19	7,340	55,733	2003
9,5	6,555	2,57	8,8	30,3	21	9,604	68,721	2004
12,3	10,291	2,43	8,4	46	28	14,031	83,298	2005
12,9	12,516	2,17	7,2	27,4	30	17,871	96,611	2006

13,2	140,101	2,1	8,2	10,3	24	19,740	106,527	2007
12,9	16,159	2,09	14,3	16,3	21	22,933	124,609	2008
14,9	20,248	2,30	11,2	23,5	21	28,314	135,659	2009
15,7	25,429	2,30	13	25,4	23,5	35,497	162,203	2010
15,5	29,003	2,66	18,1	17,9	17	41,853	186,689	2011
17,2	41,912	2,57	35,1	40,2	15	58,663	243,412	2012
16,0	47,268	5,7	37,1	13,3	21	66,446	294,630	2013
11,4	54,26	5,9-	20,9	17	16,6	77,739	475,827	2014م

المصدر: بنك السودان، التقارير السنوية، (1996 – 2014م).

أفرزت برامج الإصلاح الاقتصادي والسياسات الاقتصادية الكلية التي ارتكزت على برنامج التحرير الاقتصادي في مطلع التسعينيات العديد من السلبيات وكان ذلك نتاج طبيعية لتطبيق حزمة من السياسات أحدثت تغيير في كافة مفاصل القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، وبالطبع كان لها أثر في القطاع النقدي نتج عنه ارتفاع ملحوظ في معدلات التضخم وسعر الصرف.

استوجب ذلك معالجة تلك السلبيات ولمسايرة الأوضاع المحلية والإقليمية ومواجهة المنافسة العالمية اتخذت العديد من الإصلاحات في النظام المصرفي والمالي بجانب التنسيق التام بين السياسات النقدية والمالية^(xix) ونتاج ذلك:

ساهمت هذه الجهود في ارتفاع معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي وخفض معدلات التضخم من 133% في العام 1996م إلى 7.2% في العام 2006م وارتفعت بعد ذلك إلى أن وصلت 37.1% في العام 2013م نتيجة لقلّة الإنتاج وخروج عائدات النفط من الموازنة، مع زيادة عرض النقود وانخفضت بعض الشيء في العام 2014م حيث بلغت 25,7% نتيجة للجهود المبذولة في ذلك.

أيضاً كان لانسجام السياسات النقدية والمالية أثر واضح في تنظيم سوق التعامل الحر وتطويره مما أدى ذلك إلى سعر صرف موحد ومستقر وتلاشت الفجوة بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف في السوق الموازي وقوى موقف العملة المحلية مقابل الدولار الأمريكي نتيجة لفائض العملات الحرة الذي حققه صادر البترول 2,17 في العام 2006م، أما الفترة التي تلت هذه الفترة شهدت عدم استقرار سعر الصرف نتيجة للظروف التي مرت بها البلاد.

كذلك نلاحظ من الجدول أعلاه ارتفاع فائض السيولة المحلية نتيجة لارتفاع عرض النقود من الطلب عليها ولقلة الإنتاج في الآونة الأخيرة، كذلك نتيجة لفرق السعر الناتج عن عمليات شراء وتخفيض عائدات الذهب للحكومة المركزية إضافة إلى التمويل المقدم للقطاع الخاص أيضاً ارتفعت نسبة الفائض في السيولة المحلية إلى الناتج المحلي الإجمالي وصلت أعلى مستوى في العام 2012م بلغت 17,2%. وبعد ذلك انخفضت إلى 16% في العام 2013م و11,4% في العام 2014م.

ثانياً: السياسة المالية:

أهداف سياسة المالية:

هدفت سياسات المالية في هذه الفترة إلى:

1. الحفاظ على انخفاض معدلات التضخم.
2. الالتزام بالشفافية في جانب الإنفاق العام.
3. ترشيد الإنفاق العام وضبط الأداء المالي للهيئات العامة والشركات الحكومية.
4. مقابلة تنفيذ اتفاقية السلام والتي تتطلب موارد مالية ضخمة^(xx).

أما خلال الفترة من (2006 – 2014م) تم إعداد الموازنة والبلاد تدخل مرحلة جديدة وهي مرحلة تحقيق السلام وبعد التوقيع عليه في العام 2005م والبدء في تنفيذ بنود الاتفاقية وأهمها قسمة الثروة والسلطة ثم انفصال الجنوب في العام 2011م وخروج عائدات النفط من الموازنة العامة وهدفت سياسات الإنفاق العام في هذه الفترة إلى:

1. ترشيد الإنفاق العام للدولة لمواجهة تبعات فقدان البترول بعد انفصال الجنوب.
2. تقليل عجز الموازنة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي بتخفيض معدلات التضخم والمحافظة على استقرار سعر الصرف^(xxi).
3. استكمال البنية التحتية (طرق وجسور واتصالات).
4. حماية وتأمين البلاد بترقية الأجهزة الدفاعية والأمنية^(xxii).
5. الاستمرار في ترشيد الإنفاق الحكومي من خلال خفض الإنفاق الجاري والصرف على مشروعات التنمية القومية والإستراتيجية ذات الأولوية القصوى.
6. تقليل عجز الموازنة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وتخفيض معدلات التضخم^(xxiii).

تقييم أداء السياسة المالية:

شهدت هذه الفترة تغيرات سياسية في الاقتصاد السوداني حيث شهد عام 2000م دخول إيرادات النفط ضمن الإيرادات الذاتية، كذلك التوسع في الإنفاق العام وفقاً لموجهات الفترة التكميلية 2003/2006م، من جهة الاهتمام ببرامج البني التحتية بالإضافة إلى تبني الدولة برامج واسعة في المجال الاجتماعي، كما شهدت هذه الفترة برامج موسعة في ولايات الجنوب، وقد تضمنت هذه البرامج إقامة عدد من المراكز الخدمية.

والجدول التالي يبين أداء السياسة المالية:

جدول رقم (7)

(القيمة بالآلاف الجنيهات)

العجز الموازنة	نسبة الإنفاق إلى الناتج	نسبة العجز إلى الناتج	نسبة العجز إلى الإنفاق	الإيرادات العامة	الإنفاق العام	العجز الموازنة
1996	1,14	1,193	15%	17	11,4%	(179)
1997	1,086	1,224	12,7%	17	7,2%	(158)
1998	1,592	1,75	10,8%	17	7,3%	17
1999	2,052	1,575	8,6%	215	9,3%	215
2000	3,340	3,125	6,9%	224	8,4%	224
2001	3,652	3,428	6,5%	952	8,8%	952
2002	4,722	3,770	25,2%	1,403	10,2%	1,403
2003	7,036	5,663	24,8%	2,304	11,5%	2,304
2004	10,239	7,936	29%	1,749	12,2%	1,749
2005	12,184	10,435	16,8%	362	15,2%	362
2006	15,075	14,713	2,5%	1,955	19,7%	1,955
2007	17,941	15,986	12%	(1,277)	20,7%	(1,277)
2008	24,708	25,985	5%	(4,895)	18,1%	(4,895)
2009	20,045	24,941	19,9%	(7,586)	17,3%	(7,586)
2010	20,737	28,324	27%	(9,426)	17,2%	(9,426)
2011	22,766	32,193	29,6%	(7,653)	12,2%	(7,653)
2012	22,168	29,821	25,7%	(6,456)	13,8%	(6,456)
2013	34,311	40,768	15,8%	(4,417)	11,7%	(4,417)
2014م	51,215	55,632	7,9%			

المصدر: وزارة المالية والاقتصاد الوطني، العرض الاقتصادي (1996 – 2014م).

شهدت الفترة من 1998م وحتى 2007م نمواً في الإيرادات العامة وذلك نتيجة التطبيق العديد من السياسات والإجراءات والإصلاحات الضريبية والمالية والهيكلية كذلك دخول عائدات البترول السوداني، والضريبة على القيمة المضافة كأهم موردين.

كذلك الإنفاق فقد سجل ارتفاعاً في هذه الفترة ولكنه لم يتجاوز الإيرادات ويعزى ذلك إلى التقيد بالصراف في جدول الاعتمادات المرصودة ما الفترة من 2009 وحتى 2013م ارتفعت الإيرادات ولكن بمعدل أقل من الزيادة في الإنفاق.

وبالتالي ارتفعت نسبة الإنفاق إلى الناتج وتبعاً لذلك ارتفعت نسبة العجز إلى الناتج وكذلك نسبة العجز إلى الإنفاق نتيجة لخروج عائدات النفط وقلة الإنتاج والإنتاجية، أما في العام 2014م ارتفع الإنفاق العام إلى 55,632 ألف جنيه وفي المقابل ارتفع الناتج المحلي الإجمالي مما قلل من نسبة الإنفاق إلى الناتج والتي بلغت 11,7% كذلك نسبة العجز والتي بلغت 7,9%.

ثانياً: سياسات القطاع الخارجي:

أهداف سياسات القطاع الخارجي:

هدفت سياسات القطاع الخارجي إلى إزالة الاختلالات والتشوهات المتمثلة في القيود على حرية الصادر ونظام سعر الصرف، وذلك بهدف زيادة القدرة التنافسية الخارجية^(xxiv).

وخلال الفترة من (2000 – 2005م) هدفت سياسات القطاع الخارجي إلى:-

1. إلغاء ضريبة الصادر على القطن.

2. المحافظة على مرونة سعر الصرف لتحقيق التوازن الداخلي والخارجي.
3. توسيع سوق النقد الأجنبي من خلال توفير موارد له تمكنه من الاستجابة إلى مستويات طلب للعملة الأجنبية^(xxv).
وبعد ذلك شهد السودان تحولات سياسية كبيرة خلال الفترة من (2006 – 2013م) مما انعكس على أداء الاقتصاد لذلك هدفت سياسات القطاع الخارجي إلى:

1. التحول من الدولار الأمريكي إلى العملات الأجنبية الأخرى لمجموعة الاعتبارات الاقتصادية والسياسية منها الحظر الاقتصادي الأمريكي القائم على السودان.
2. إلغاء القيود على الاستثمارات بما في ذلك رفض الاستيراد.
3. منع الصرافات من القيام بالتحويل بغرض تغذية حساباتها مع المراسلين بالخارج.
4. المحافظة على ثقة المستثمرين (محلياً وأجنبياً) في الأداء الاقتصادي المحلي كضمان البقاء على الاستثمارات الحالية وجذب المزيد منها^(xxvi).

تقييم أداء سياسات القطع الخارجي:

من خلال الجدول رقم (8) يمكن تقييم ميزان المدفوعات في هذه الفترة.

جدول رقم (8)

(القيمة بملايين الدولارات)

العام	الميزان التجاري	الحساب الجاري	حساب الدخل والخدمات	الحساب المالي والرأسمالي	الأخطاء والمخزونات	الميزان الكلي	حجم التبادل التجاري	درجة الانفتاح الاقتصادي
1996	(884,2)	(873,0)	(11,2)	90,2	719,0	63,9	2,124	0,20
1997	(827,7)	(827,3)	(4)	182,7	608,4	36,2	2,015	0,12
1998	(1137,5)	(957,4)	(179,1)	379,1	603,4	25,1	2,326	0,11
1999	(476,1)	(431,1)	(45)	413,2	29,4	111,5	2,036	0,08
2000	440,2	(540,2)	(980)	303,4	318,3	81,5	3,172	0,09
2001	(326,1)	(1284,4)	(958)	490,4	466,9	(127,6)	3,722	0,09
2002	(203,7)	(922,7)	(758)	842	420,7	300	4,101	0,10
2003	006,0	(938,5)	(944)	1389,9	28,8	422,5	5,078	0,10
2004	191,5	(818,2)	(1009)	1353,9	194,5	730,2	7,363	0,15
2005	(1121,7)	(2707,5)	(1585)	2880,8	654,2	827,4	10,769	0,17
2006	(1448)	4919,4	(3471)	4611,0	99,8	208,6	12,760	0,16
2007	1157	3268,2	(4425)	2945,5	40,7	282,0	16,601	0,18
2008	344	1575,7	(5949,4)	654,5	1874,9	(21,1)	19,899	0,16
2009	(270)	(4926,6)	(4655,7)	4747,3	(376,4)	(555,7)	(16,785)	0,13
2010	2565	(1715)	(4279,9)	2671,5	(983,3)	26,8	20,243	0,12
2011	1528	(341,0)	(2869,1)	749,5	(88,6)	(680,1)	17,782	0,10
2012	(4755)	(6241,8)	(2135,6)	3768,4	(2449,4)	(24,1)	11,489	0,05
2013	(1641)	(4481,3)	(2839,7)	4029,4	(434,4)	(17,6)	15,813	0,07
2014م	(3755)	(4884,8)	(1,093)	(404,13)	420,2	15,1	12,456	0,04

المصدر: من بيانات وزارة المالية والاقتصاد الوطني، العرض الاقتصادي، 1996م – 2014م.

تعتمد التجارة الخارجية للبلد المعنى على حجم الصادرات ومدى كفاءتها في المنافسة في الأسواق العالمية فإذا زادت الكميات المصدرة تحسنت شروط التبادل التجاري للبلد ويزيد إقبال الأسواق العالمية لصادراتها وفي المقابل تزداد واردات الدولة لتغطية طلب السوق المحلي ببعض السلع وبالتالي تضيق الفجوة بين العرض والطلب للعديد من السلع وينتج عن ذلك تضيق الضغوط التضخمية^(xxvii).

وبما أن الأمر مرتبط بدرجة الانفتاح الاقتصادي الذي يحدد علاقة حجم التبادل التجاري مع الناتج المحلي الإجمالي وبالنظر إلى هذه الفترة (1996 – 2014م) شهدت زيادة في الصادرات نتيجة لزيادة الإنتاج والإنتاجية ودخول صادرات البترول في العام 2000م مما أدت إلى فائض في الميزان التجاري بلغ 440,20 مليون دولار بينما سجل الميزان التجاري عجزاً بلغ (326,1) و (203,7) مليون دولار على التوالي في العامين (2001 و 2002م) نتيجة لزيادة الاستثمارات (استيراد السلع الرأسمالية) ثم سجل فائضاً بلغ (6) و (119,5,6) مليون دولار في العامين

2003 و 2004م على التوالي وذلك بفضل عائدات البترول الذي ارتفعت أسعاره عالمياً مما حسن من الموقف الكلي لميزان المدفوعات عدا العام 2001م والذي سجل ميزان المدفوعات فيه عجزاً بلغ (127,6) مليون دولار نتيجة لعجز الميزان التجاري في هذا العام بمقدار (326,1) مليون دولار نسبة لارتفاع الواردات حيث توسع استيراد السلع الرأسمالية والتي تدخل في الاستثمارات المحلية والأجنبية خاصة قطاع البترول والتشييد والنقل والزراعة لذلك ارتفع قيمة الآلات والمعدات المستوردة.

كذلك نلاحظ زاد العجز في الحساب الجاري من (540,2) مليون دولار في عام 2000م إلى (1284,4) مليون دولار في عام 2001م، بينما تحسن العجز في الحساب الجاري وانخفض إلى (818,2) مليون دولار في عام 2004م. وكان ذلك تعطيل ارتفاع أسعار البترول والصادرات غير البترولية من صادرات الحيوانات الحية والسمسم. ونسبة للزيادة التي حصلت في المدفوعات فقد سجل حساب الدخل والخدمات عجزاً خلال الفترة.

أما الحساب المالي والرأسمالي فقد ارتفع في هذه الفترة وذلك للتدفق الكبير في الاستثمارات الأجنبية والمحلية. أما الفترة من 2006 وحتى 2014م فقد شهدت تحولات سياسة كبيرة (اتفاقية السلام وانفصال الجنوب) مما انعكس على الاقتصاد من خلال خروج البترول من حصيلة الصادرات الأمر الذي أدى إلى زيادة عجز الميزان التجاري وكذلك الحساب الجاري.

المبحث الرابع

الدراسة التطبيقية

توصيف النموذج:

أول وأهم خطوات البحث القياسي عند دراسة أي ظاهرة اقتصادية هي توصيف النموذج، ويعنى التوصيف التعبير عن النظرية الاقتصادية بأسلوب رياضي في صورة معادلة ويشتمل التوصيف على الخطوات التالية^(xxviii):

أولاً: تحديد المتغيرات:

MS : عرض النقود، المتغير التابع.

والمغيرات المستغلة تتمثل في:

GDP : الناتج المحلي الإجمالي.

Inf : التضخم.

BD : عجز الموازنة.

EX : سعر الصرف.

BP : ميزان المدفوعات.

B : تمثل معاملات النموذج.

Log : يمثل اللوغاريتم الطبيعي.

ثانياً: مرحلة تحديد الشكل الرياضي:

$$EC=f(GDP,Inf,BD,EX,BP)$$

$$MS=B_0+B_1GDP+B_2Inf+B_3BD-B_4EX-B_5BP$$

ثالثاً: إشارات المعالم وفقاً للنظرية الاقتصادية:

E₀ : إشارة الثابت (موجبة).

E₁ : إشارة معامل الناتج المحلي (موجبة).

E₂ : إشارة معامل التضخم (موجبة).

E₃ : إشارة عجز الموازنة (موجبة).

B₄ : إشارة معامل سعر الصرف (سالبة).

B₅ : إشارة معامل عجز ميزان المدفوعات (سالبة).

رابعاً: اختبار سكون السلسلة:

يمكن توضيح ذلك من خلال اختبار (P. P)

جدول رقم (9): نتائج اختبار فيليبس بيرون (P.P) لاستقرار السلاسل الزمنية في المستوى والفرق الأول والثاني.

المتغيرات	مستوى المعنوية 5%	إحصائية الاختبار	مستوى استقرار المتغير
Ms	- 3,040391	12,56037	المستوى
Inf	- 3,040391	- 8,056178	المستوى
BD	- 3,065585	- 5,787988	الفرق الثاني
EX	- 3,052169	- 5,381178	الفرق الأول
BP	- 3,040391	- 4,441384	المستوى
GDP	- 3,040391	5,240287	المستوى

المصدر: إعداد الباحث من نتائج التحليل باستخدام برنامج E-Views.

دلت نتائج اختبار فيليبس بيرون على أن متغيرات الدراسة وعرض النقود (MS) الناتج المحلي الإجمالي (GDP) ومعدل التضخم (Inf) مستقرة في المستوى عند مستوى معنوية 5% بينما متغير الدراسة سعر الصرف (EX) استقر في الفرق الأول عند مستوى معنوية 5% أما متغير الدراسة عجز الموازنة (BD) مستقر في الفرق الثاني عند مستوى معنوية 5%.

خامساً: التكامل المشترك: ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (10) نتائج اختبار جوهانسون للتكامل المشترك

فرضية العدم	القيمة الحرجة 5%	الإمكانية العظمية	الدلالة الإحصائية
None*	69,81889	153,0245	0,0000
At most 1*	47,85613	85,75690	0,0000
At most 2*	29,79707	37,11787	0,0060
At most 3	15,49471	9,449097	0,3255
At most 4	3,841466	1,044712	0,3067

المصدر: من إعداد الباحث من نتائج التحليل باستخدام برنامج E-views.

وقد تم الحصول على معادلة التكامل المشترك كالاتي

$$MS=767,68(BP)-36,64516(BD)-35,56585(EX)+30,02096(Inf)$$

جاءت معادلة التكامل المشترك للعلاقة طويلة الأجل كالاتي:

1. مخالفة لمنطوق النظرية الاقتصادية يظهر ذلك من B1 والخاصة بالمتغير عجز ميزان المدفوعات والمعلمة B2 الخاصة بالمتغير عجز الموازنة ويعود السبب في ذلك إلى أن عرض النقود عندما استخدم في تغطية عجز الموازنة لنتيجة لقلة الإنتاج والإنتاجية وبالتالي تكون هنالك قلة في الصادرات وبالتالي يرتفع عجز ميزان المدفوعات.

2. ويظهر من خلال معادلة التكامل المشترك أن عجز ميزان المدفوعات وعجز الموازنة أكثر تأثيراً على عرض النقود في المدى الطويل.

سادساً: تقدير النموذج:

يمكن توضيح النموذج المقدر في هذه الدراسة من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (11)

المتغيرات	Coefficient	Std Error	T-Statistic	Prob
C	-3,483454	0,153477	-22,69695	0,0000
Log (BP)	0,046992	0,040134	1,170869	0,2688
Log (GDP)	1,401076	0,044798	31,27563	0,000
Log (Inf)	-0,030328	0,069460	-0,436627	0,6717
D (BD(-1,2)	0,011705	0,013934	0,839989	0,4205
D (EX(-1)	-0,170166	0,031250	-5,445277	0,0000

المصدر: من إعداد الباحث من نتائج التحليل باستخدام برنامج E-views.

R – Squared = 99%.

Durbin – Watson = 2,17

Prob F Statistic = 0,0000

وبعد استبعاد المتغيرات غير المعنوية يمكن توضيح النموذج المقدر كالاتي:

جدول رقم (12)

المتغيرات	Coefficient	Std Error	T-Statistic	Prob
C	-3,490100	0,124899	-27,94329	0,0000
Log (GDP	1,374120	0,27793	49,44094	0,0000
D (EX(-1)	-0,170184	0,028572	-5,95642	0,0000

المصدر: من إعداد الباحث من نتائج التحليل باستخدام برنامج E-views.

Adjust R Squared = 99%

D-W = 1,77.

Prob F Statistic = 0,0000

ويمكن كتابة معادلة النموذج المقدر كالاتي:

$$Ms = -3,490100 + 1,374120 (GDP) - 0,170184 (EX)$$

يظهر ذلك من خلال معادلة النموذج المقدر أن الناتج المحلي الإجمالي وسعر الصرف أكثر تأثيراً على عرض النقود في المدى القصير نتيجة لزيادة الإنتاجية وتنوع مصادر الدخل مما أدى إلى أن زيادة السيولة تؤدي إلى زيادة الإنتاجية.

كذلك نلاحظ أن المتغيرات المستغلة تفسر التغيير في المتغير التابع بنسبة 99% والباقي عبارة عن أثر المتغيرات غير المضمنة في النموذج، كذلك بلغت قيمة D-W 1,77 مما يدل على خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي.

وعند إجراء اختبار ARCH Test بلغت قيمة $R^2 = 0,27$ وهي أكبر من 0,05 مما يدل على عدم وجود مشكلة اختلاف التباين.

الخاتمة

تضمنت هذه الخاتمة النتائج والاقتراحات التي توصلت إليها الدراسة.

أولاً: النتائج:

نتائج التحليل الوصفي:

1. خلال فترة الدراسة أن عرض النقود شهد ارتفاعاً ملحوظاً كما نلاحظ أن معدل النمو الفعلي تجاوز المستهدف في معظم سنوات الدراسة.
2. نتيجة للإصلاحات التي تمت والتي تهدف زيادة الإنتاج نجد أن معدل النمو الناتج المحلي الإجمالي شهد ارتفاعاً مما أدى إلى زيادة الإيرادات على الإنفاق العام مما أحدث فائض في الموازنة خلال الفترة (1998 – 2007م) وبالتالي لا مجال للتمويل بالعجز مما قلل من معدلات التضخم.
3. أما الفترة من (2008 – 2014م) زاد الإنفاق العام على الإيرادات مما أدى إلى ارتفاع عجز الموازنة وبالتالي ارتفاع معدلات التضخم.
4. أيضاً نجد أن حجم الصادرات كان مرتفعاً مما زاد من حجم التبادل التجاري والذي بدوره زاد من معدل الانفتاح التجاري وبالتالي معدل النمو الاقتصادي ولكن بعد ذلك انخفضت الصادرات وبالتالي انخفض معدل الانفتاح الاقتصادي.

نتائج التحليل الكمي:

1. دلت نتائج اختبار فيليبس بيرون على أن متغيرات الدراسة عرض النقود (MS) الناتج المحلي الإجمالي (GDP) ومعدل التضخم (Inf) مستقرة في المستوى عند مستوى معنوية 5% بينما متغير الدراسة سعر الصرف (EX) استقر في الفرق الأول عند مستوى معنوية 5% أما متغير الدراسة عجز الموازنة (BD) مستقر في الفرق الثاني عند مستوى معنوية 5%.
2. من خلال معادلة التكامل المشترك لاختبار جوهانسون دلت النتائج على أن عجز ميزان المدفوعات وعجز الموازنة أكثر تأثيراً على عرض النقود في المدى الطويل ويعود السبب إلى أن عرض النقود عندما يستخدم في تغطية عجز الموازنة نتيجة لقلّة الإنتاج والإنتاجية وبالتالي تكون هنالك قلة في الصادرات وبالتالي يرتفع عجز ميزان المدفوعات.
3. أظهرت نتائج النموذج المقدر أن الناتج المحلي الإجمالي (GDP) وسعر الصرف (EX) أكثر تأثيراً على عرض النقود في المدى القصير نتيجة للإصلاحات الاقتصادية مما أدى إلى انخفاض معدلات التضخم. أي إذا تم استغلال الكمية المعروضة من النقود في زيادة الناتج فإن الرقم القياسي للأسعار لا يرتفع.

ثانياً: الاقتراحات

1. الاهتمام بزيادة الإنتاج وتشجيع المنتجين لتحقيق الاستقرار الاقتصادي.
2. تطوير السياسة النقدية من خلال التنسيق بينها وبين السياسات الاقتصادية الأخرى وتطوير أدواتها وتطوير الأدوات غير المباشرة لتسهم في زيادة الإنتاج وانخفاض عجز الموازنة وانخفاض معدلات التضخم.
3. توجيه الإنفاق العام نحو المشاريع الاستثمارية المنتجة وتشجيع المنتجين لزيادة الإنتاج.
4. لا بد من تحديد الحجم الأمثل للسيولة في الاقتصاد لضمان اتساق التوسع في عرض النقود مع الأهداف الاقتصادية الكلية للدولة.
5. تشجيع الاستثمار لزيادة الصادرات لتحقيق استقرار سعر الصرف.
6. تطبيق النماذج القياسية لتسهيل على السلطات النقدية التوقع بشكل صحيح فيمكنها زيادة كمية النقود بنفس المعدل حفاظاً على الاستقرار الاقتصادي.

الهوامش

- ¹ ناظم محمد نوري الشمري، النقود والمصارف، دار الكتب الجامعية للطباعة والنشر، العراق، 1988م، ص 37.
- ² إبراهيم آدم حبيب الله، مخطط إدارة السياسة النقدية والتمويلية خلال الفترة 1968 – 2002م، توثيق تجربة السياسة النقدية، بنك السودان، الخرطوم، 2003م، ص 24.
- ³ عاطف وليم اندراوس، الاقتصاد المالي العام في ظل التحولات الاقتصادية المعاصرة، دار الفكر الجامعي، ط1، الإسكندرية، 2010م، ص 523.
- ⁴ عبد المطلب عبد الحميد، السياسة الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي، مجموعة البنك العربية للنشر، ط1، 2003م، ص 47.
- ⁵ عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص 50.
- ⁶ عطية المهدي الفيتوري، الاقتصاد الدولي، مطابع الثورة للطباعة والنشر، ط1، بنغازي، ص 142.
- ⁷ عرفات تقي الحسين، التمويل الدولي، دار مجدلاوي للنشر، ط2، عمان، 2002م، ص 198.
- ⁸ عبد الوهاب عثمان شيخ موسى، منهجية الإصلاح الاقتصادي في السودان، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، الخرطوم، 2001م، ص 79.
- ⁹ بنك السودان، التقرير السنوي الرابع والخمسون، 2014م، ص 28.
- ¹⁰ عبد الرحيم شريف أحمد، إمكانية استحداث أداة وأدوات نقدية ومالية لإدارة السيولة، المركز الطباعي، ديسمبر 2004م، ص 6.
- ¹¹ المرجع السابق، ص 9.
- ¹² بنك السودان، التقرير السنوي الثالث والخمسون، 2012م، ص 1.
- ¹³ بنك السودان، التقارير السنوية، (1996 – 2014م).
- ¹⁴ بنك السودان، السياسات النقدية والتمويلية خلال الفترة من 1983م إلى 2004م، دار مصحف أفريقيا، الخرطوم، 2004م، ص 189.
- ¹⁵ عبد الرحيم شريف أحمد، مرجع سابق، ص 12.
- ¹⁶ المرجع السابق، ص 13.
- ¹⁷ صابر محمد الحسن، إدارة السيولة النقدية في ظل النظام المصرفي الإسلامي، تجربة بنك السودان، دار مصحف أفريقيا، الخرطوم، 2004م، ص 45.
- ¹⁸ بدر الدين قرشي مصطفى، تطور أداء السياسات النقدية في السودان خلال الفترة 2009 – 2013م، مجلة المصرفي، بنك السودان، العدد 75، الخرطوم، 2015م، ص 5.
- ¹⁹ وزارة المالية والاقتصاد الوطني، أداء الاقتصاد السوداني خلال الفترة من 2000 إلى 2005، 2006م، الخرطوم، ص 38.
- ²⁰ وزارة المالية والاقتصاد الوطني، أداء الاقتصاد السوداني خلال الفترة 2000 – 2005م، مرجع سابق، ص 49.
- ²¹ وزارة المالية والاقتصاد الوطني، العرض الاقتصادي 2012 – 2013م.
- ²² أحمد مجذوب أحمد علي، الاقتصاد السوداني بين المتطلبات العلمية والاختيارات السياسية، دراسة في الاقتصاد السوداني، خلال الفترة 2000/2010م هيئة الأعمال الفكرية، ط1، الخرطوم، 2013م، ص 92.
- ²³ بنك السودان، التقرير السنوي، الثالث والخمسون، 2013م، ص 100.
- ²⁴ عبد الوهاب عثمان شيخ موسى، مرجع سابق، ص 248.
- ²⁵ نجم الدين حسن إبراهيم، دور سياسات النقد الأجنبي في المحافظة على استقرار القطاع الخارجي بالسودان، بنك السودان، الخرطوم، 2013م، ص 55.
- ²⁶ المرجع سابق، ص 75.
- ²⁷ وزارة المالية والاقتصاد الوطني، أداء الاقتصاد السوداني خلال الفترة (2000 – 2005م)، مرجع سابق، ص 47.
- ²⁸ طارق محمد الرشيد، المرشد في الاقتصاد القياسي، مطبعة جي تاون، ط1، الخرطوم، 20.